



المركزي» اشترط في خطاب حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن تأخذ المصارف ترخيصاً بالسحوبات من وزارة التجارة والصناعة

## عودة سحوبات جوائز «البنوك».. وفق 7 إجراءات رقابية

- تكليف مدقق حسابات خارجي بالإشراف على عملية السحب.. ويتم تدويره بشكل دوري
- المدقق الخارجي يراجع جميع السحوبات التي يجريها البنك بغض النظر عن قيمة الجائزة
- تغطية آنية مباشرة لعملية السحب ونشر أسماء الفائزين بالموقع الإلكتروني ووسائل التواصل
- تضمين الخطة السنوية للتدقيق الداخلي فصلاً للسحوبات.. والاحتفاظ بسجلات تفصيلية للنتائج

### عودة سحوبات البنوك بشروط

- 1** تعيين مدقق حسابات خارجي مستقل
  - يشرف على عمليات السحوبات
  - يشرف على توزيع الجوائز
  - يشرف على فنيات برامج عمل السحوبات
  - يتم تدويره بشكل دوري
- 2** تعيين مستشار فني
  - يشرف على برامج السحوبات
  - يتولى توحيد معايير السحب
- 3** إعلان الفائزين
  - نشر الأسماء بشكل آني
  - نشر أسماء الفائزين على جميع وسائل البنك
- 4** شروط أساسية
  - موافقة مسبقة من «التجارة»
  - وحدة التدقيق في البنك تدقق على السحوبات
  - التدقيق يشمل جميع السحوبات بغض النظر عن قيمتها

على البرمجيات المستخدمة لاختبار الفائزين، مع مراعاة أن يتم توحيد المتطلبات الفنية الموجودة في تلك البرامج من خلال تعيين مستشار فني لتلك المتطلبات.

4 - أن يتم تكليف مكتب تدقيق خارجي بخلاف المكلف من جانب البنك بالإشراف على عملية السحب مع مراعاة أن يتم تدويره بشكل دوري وفق رؤية وزارة التجارة والصناعة. 5 - مراعاة قيام إدارة التدقيق الداخلي بإجراء عملية تدقيق وفحص مستقل لجميع عمليات السحوبات التي تتم لدى البنك، مع تضمين الخطة السنوية للتدقيق الداخلي تلك العمليات، وذلك احكاماً لنظم الضبط الداخلي واعطاء مزيد من التأكيدات على سلامة الإجراءات المتبعة.

6 - التغطية الآنية المباشرة لعملية السحب ونشر أسماء الفائزين بجميع السحوبات على الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة. 7 - الاحتفاظ بسجلات تفصيلية بنتائج السحب للرجوع إليها عند الحاجة.

وكان كتاب موجه من وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل إلى محافظ بنك الكويت المركزي باسأل الهارون بشأن تحديد اختصاصات كل جهة بجانب من جوانب سحوبات البنوك، بمعنى أن كلا من بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة يمارسان اختصاصاً متميزاً في هذا الشأن، بحسب صفة الجهة القائمة على تنظيم السحب، خصص إلى أن وزارة التجارة ترى أن كلا من «المركزي» والوزارة التجارة يمارسان اختصاصاً متميزاً في هذا الشأن، بحسب صفة الجهة القائمة على تنظيم السحب: • فإذا كانت الجهة جهة مصرفية مثل البنوك والجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، فإن الأمر يندرج ضمن اختصاص البنك الكويت المركزي.

• وإذا كانت الجهة غير مصرفية، فإن تنظيم هذه الأنشطة يدخل ضمن اختصاص وزارة التجارة والصناعة. وأكدت «التجارة» حرصها على التنسيق المستمر مع «المركزي» وغيره من الجهات ذات الصلة، بما يكفل التكامل في أداء المهام الرقابية والتنظيمية، وتحقيق المصلحة العامة. واستندت «التجارة» في رأيها حول ما يتعلق بإشراف «المركزي» على سحوبات البنوك والجهات الخاضعة لرقابته، إلى أن الأمر يدخل ضمن اختصاصه القانوني الأصلي، وهو ما يرى معه الحال كذلك أن جميع الاختصاصات المشار إليها بكتاب «المركزي» فيما يتعلق بالبنوك المحلية، والتعليمات المراد توجيهها إليها أو إلى إدارات التدقيق الداخلي لديها، تدخل ضمن اختصاصاته، وفيما عدا ذلك من اختصاصات تتعلق بالسحوبات التي تجريها الشركات والمؤسسات التجارية غير المصرفية فتختص بها وزارة التجارة والصناعة.

طارق عرابي

في خطوة لافتة تعكس الحرص على تعزيز الشفافية والإنصاف في القطاع المصرفي، وجه بنك الكويت المركزي المحلية باستئناف السحوبات على الجوائز المقدمة لعملائها بعد توقف دام أكثر من 5 أشهر، وباتى هذا القرار لبضع حددا لحالة الجدل التي أثيرت خلال الفترة الماضية بشأن آلية تنظيم تلك السحوبات، وما يرتبط بها من التزامات رقابية وقانونية، إذ شدد «المركزي» على أن العودة ستكون وفق ضوابط محددة تضمن النزاهة والعدالة بين جميع العملاء، وتحمي النظام المصرفي من أي ممارسات قد تخل بسمعته أو مصداقيته.

وتحتل السحوبات البنكية بجانبها خاصة لدى الجمهور في الكويت، إذ تعد إحدى أبرز أدوات البنوك في استقطاب الودائع وتنشيط المنتجات المصرفية، لكنها في الوقت نفسه تخضع لإطار قانوني ورقابي دقيق، نظراً لارتباطها المباشر بالحسابات البنكية وسرية المعلومات. ومن هنا، حرص «المركزي» على إعادة تنظيم هذه العملية عبر 7 شروط واضحة.

وجاء نص خطاب محافظ بنك الكويت المركزي باسأل الهارون، الموجه إلى رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت حمد المرزوق، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أنه «بالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 2025/3/25 بشأن تأجيل إجراءات أي سحوبات من البنوك المحلية على ما تضمنه من جوائز لعملائها على بعض الحسابات (المنتجات) لحين إعادة تقييم تلك المنتجات بما يكفل أقصى درجات الشفافية وتحديد اشتراطاتها وسلامة العمل بها، وذلك ضمن منظور تطبيق الحوكمة السليمة، وإلى المراسلات الواردة من البنوك بشأن نتائج عملية التقييم المشار إليها».

نود الإفادة بأنه في حال رغبة البنوك المحلية في استئناف السحوبات على ما تضمنه من جوائز لعملائها على بعض الحسابات (المنتجات)، فإن الأمر يتطلب أخذ الترخيص من وزارة التجارة والصناعة وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 1995 في شأن البيع والأسعار المخفضة والدعاية والترويج للسلع والخدمات، والقرار الوزاري رقم 33 لسنة 1995 بشأن التنظيم والإشراف على الدعاية والترويج للسلع والخدمات.

كما يتعين اتباع الإجراءات التالية:

1 - إجراء تدوير المدقق الخارجي المكلف بعملية فحص السحوبات التي تتم على حسابات العملاء.

2 - قيام مكتب التدقيق الخارجي بمراجعة جميع السحوبات على حسابات العملاء التي يجريها البنك بغض النظر عن قيمة جائزة السحب.

3 - أن يشمل نطاق عمل مكتب التدقيق الخارجي، الرقابة

الفضة ستصل إلى 45 دولاراً بنهاية العام

## «سبائك»: الذهب مرشح لبلوغ 4000 دولار بحلول منتصف 2026

الفيدرالي المرتقب في اجتماعه يومي 16 و17 سبتمبر، قال إن الخفض المحتمل تم تسعيره بالفعل خلال الأسبوع الماضي، لكن الأهم هو بيانات سوق العمل يوم 5 سبتمبر التي ستحدد إلى أي مدى سيتجه الفيدرالي نحو الخفض».

الفضة في المشهد

وبالنسبة إلى الفضة، أوضح صلاح أنها سجلت ارتفاعاً للشهر الرابع على التوالي، لكنه استبعد أن تتفوق على الذهب في أداؤها. وقال: «الذهب ارتفع بنحو 30٪ منذ بداية العام وقد يغلق عند 35٪، ربما نشهد بعض التراجعات على الذهب إذا هدأت الأوضاع التجارية والسياسية بنهاية العام، لكن هذه التراجعات لن تكون كبيرة. والفضة بدورها لن تتراجع بشكل حاد، بل ستبقى متوازنة».

وأضاف: «الفارق بين الذهب والفضة سيعدو إلى معدلاته المعتادة عند 70 - 75٪ بدلا من أكثر من 80٪ حالياً. الفضة قد تحقق مكاسب إضافية لتصل إلى 37 - 38٪ وربما 40٪، وإذا استمر الفيدرالي في نهجه الحالي، فقد نشهد وصول الفضة إلى 42 - 45 دولاراً بنهاية العام».



كافية ومهمة جدا لدعم عودة المستويات القياسية مرة أخرى للذهب. وقد يحقق مستوى 3500 دولار قبل نهاية الربع الثالث». وحول انعكاسات قرار الاحتياطي

المستثمرين من مسألة استقلالية الفيدرالي الأميركي، والتي تعززت بعد إقالة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي ليزا كوك، وهو ما أثار قلقاً كبيراً بشأن احتمالية المساس باستقلالية السياسة النقدية في الولايات

قال رئيس التشغيل في شركة «سبائك» محمد صلاح، إن أسعار الذهب استعادت بريقها بقوة خلال أغسطس، مرتفعة بنحو 5٪ لتسجل أفضل أداء شهري منذ أبريل الماضي، متوقعا أن تواصل الصعود إلى مستويات قياسية خلال الفترة المقبلة. وتابع في مقابلة مع «العربية»: «الذهب متماسك في مساره الصاعد، قبل نهاية العام قد نراه بين 3600 و3700 دولار، وعلى المدى المتوسط من المرجح أن يصل إلى 4000 دولار قبل منتصف عام 2026، فيما ستصل الفضة إلى 45 دولاراً بنهاية العام الحالي. وأوضح أن الذهب عاد إلى الواجهة بعد فترة هدوء دامت نحو أربعة أشهر، مدعوماً بعاملين رئيسيين: «الأول، حديث رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في منتدى جاكسون هول بشأن السياسة النقدية وسيناريوات الخفض».

أسا العامل الثاني، فهو المخاوف لدى المستثمرين من مسألة استقلالية الفيدرالي الأميركي، والتي تعززت بعد إقالة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي ليزا كوك، وهو ما أثار قلقاً كبيراً بشأن احتمالية المساس باستقلالية السياسة النقدية في الولايات

## «التجارة» تدشن الربط مع «الصحة» لتسهيل تراخيص الرقابة الدوائية والغذائية



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce & Industry  
دولة الكويت | State of Kuwait

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن تدشين إحدى خدماتها الإلكترونية الجديدة والمتعلقة بتنفيذ الربط مع وزارة الصحة لتسهيل إصدار وتجديد تراخيص أنشطة قطاع الرقابة الدوائية والغذائية.

وقالت «التجارة» عبر موقعها الإلكتروني على منصة X، إن هذه الخدمة تأتي في إطار جهودها لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز التحول الإلكتروني، حيث من المتوقع أن تحقق هذه الخطوة عدداً من الأهداف التي يأتي على رأسها الإسراع في إنجاز العمليات وتقليل الإجراءات الورقية وتخفيف الأعباء على أصحاب الأعمال والمهنيين، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية من خلال تعزيز التكامل بين الجهات المعنية ودعم بيئة أعمال أكثر شفافية وفعالية.

وسط زخم تشغيلي ونزيعات نصفية قوية قامت بها البنوك والشركات المدرجة خلال النصف الأول من 2025

## 7,5 مليارات دينار مكاسب البورصة السوقية في 8 أشهر

واصل الحفاظ على مستويات مرتفعة من النشاط والسيولة، بدعم من استمرار اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين بالفرص الاستثمارية المحيية في البنوك والشركات التشغيلية الكبرى.

وتشير المؤشرات إلى أن بورصة الكويت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق مزيد من الجاذبية الاستثمارية في الفترة المتبقية من عام 2025، مستفيدة من: نمو الأرباح التشغيلية، التوزيعات النقدية الجزئية، تحسين مستويات السيولة، ومع استمرار الزخم الشرائي على الأسهم التشغيلية والمتوسطة،

ورغم تراجع السيولة في أغسطس إلى نحو 2 مليار دينار مقارنة بـ 2,4 مليار دينار في يوليو، وانخفاض حجم التداول بنسبة 36٪ إلى نحو 9,1 مليارات سهم، فإن السوق المحلي

مليون دينار وزعتها 8 شركات وبنوك كبرى، إلى جانب منح أسهم مجانية من شركتين، ما يعكس التزام الشركات بمكافأة مساهميهما في ظل النمو التشغيلي المحقق. وامتد الأداء الإيجابي منذ بداية العام إلى جميع مؤشرات السوق، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 17,2٪ بما يعادل أكثر من 1348 نقطة، وصعد المؤشر العام بنسبة 14,8٪ بأكثر من 1093 نقطة، فيما حقق مؤشر السوق الرئيسي 50 نمواً بنسبة 6,1٪ بزيادة قدرها 414 نقطة.

توازن في الأداء خلال أغسطس

وتشير المؤشرات إلى أن بورصة الكويت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق مزيد من الجاذبية الاستثمارية في الفترة المتبقية من عام 2025، مستفيدة من: نمو الأرباح التشغيلية، التوزيعات النقدية الجزئية، تحسين مستويات السيولة، ومع استمرار الزخم الشرائي على الأسهم التشغيلية والمتوسطة،



وبحسب بيانات أعدتها «الأنباء»، شهد النصف الأول من العام توزيعات نقدية بلغت 265

والشركات التشغيلية الكبرى، وأسهم في رفع مستويات الثقة بالسوق.

882 مليون دينار تمثل 71٪ من الإجمالي، ما عزز التوزيعات النصفية الجزئية للبنوك

نهاية يوليو، بدعم من الإقبال الشرائي على الأسهم المتوسطة والصغيرة. في المقابل، شهد مؤشر السوق الأول ضغوط بيع لحي الأرباح أدت إلى تراجع بنسبة 2,2٪ إلى 9087 نقطة، فيما انخفض المؤشر العام بنسبة 1,4٪ ليغلق عند 8499 نقطة.

الأرباح والتوزيعات النقدية

ساهم تحسين النتائج المالية للبنوك والشركات المدرجة خلال النصف الأول من العام، إلى جانب قيام 8 شركات بتوزيع أرباح نقدية وشركتين بتوزيع أسهم منحة مجانية، في تعزيز الزخم الإيجابي للسوق خلال الفترة الماضية، فعلى صعيد الأرباح، أظهرت النتائج المعلنة للنصف الأول تحقيق الشركات المدرجة أرباحاً إجمالية قدرها 1,24 مليار دينار، استحوذ القطاع المصرفي على النصيب الأكبر منها بواقع

شريف حمدي

تواصل بورصة الكويت مسارها الإيجابي خلال عام 2025، محققة أداء لافتاً على مختلف المستويات، إذ ارتفعت القيمة السوقية منذ بداية العام بأكثر من 7,5 مليارات دينار لتبلغ بنهاية أغسطس نحو 50,78 مليار دينار، مدفوعة بزخم شرائي واضح شمل الأسهم القيادية والمتوسطة والصغيرة في قطاعات متنوعة، ويعكس هذا الأداء المتصاعد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في السوق الكويتي المدعوم ببيئة اقتصادية محفزة ونواتج تشغيلية قوية للشركات المدرجة. وقد انعكس هذا الزخم التشغيلي في مؤشرات السوق، حيث أنهى المؤشر الرئيسي تعاملات أغسطس على ارتفاع بنسبة 2,7٪ ليغلق عند 7823 نقطة مقابل 7613 نقطة في